فرنسا والجزائر في ستينيات القرن العشرين: الدولة: هذه هي وكالة المخابرات المركزية

عندما تولى جون ف. كنيدي منصبه في كانون الثاني (يناير) ١٩٦١، جابهته وكالة المخابرات المركزية وهي في السمت من قوتها ومصداقيتها. فخلال السنوات الأربع عشرة الأولى من عمر الوكالة، لم يجرِ تحقيق رسمي من قبل الكونغرس في عملها، ولم تُشكل لجنة «مراقبة لعملها»، والتحقيقات التي أجرتها هيئات مستقلة في عمل الوكالة خلال تلك المدة ضمنت بقاء كل ما يتعلق بالأمور السرية على حاله من السرية. وباستثناء حادث طائرة (يوتو) في العام السابق، لم تكن هناك إحراجات تحتل أخبارها الصفحات الأولى من الصحف، ولم تكن هناك فضائح أو إخفاقات معروفة. الأمران اللذان حظيا بشهرة شعبية - الانقلابان في غواتيمالا وإيران - اعتبرا على نطاق واسع قصتَي نجاح لوكالة المخابرات المركزية: إن إنكارات البيت الأبيض والإعلام المطواع أبقت مغامرات الوكالة الفاشلة في أندونيسيا عام ١٩٥٨ خارج نطاق النقد الذي تستحقه من الرأي العام.

من المحتمل أنه كان لوكالة المخابرات المركزية موظفون في ما وراء البحار، تحت تغطيات رسمية وغير رسمية، أكثر مما كان لوزارة الخارجية الأمريكية، وهذا إضافة إلى عدد لا يحصى من عملائها مدفوعي الأجر. وفي أكثر الأحيان كان رئيس إحدى محطات وكالة المخابرات المركزية يمضي في بلد ما وقتاً أطول مما يمضيه السفير الأمريكي، ويكون بتصرفه مال أوفر، ويمارس نفوذاً أكبر. وكان مسؤولو الوكالة يتجاوزون كلياً السفير والأعراف المعتادة عندما يلائم ذلك أغراضهم، فيتعاملون مباشرة مع رئيس الدولة أو غيره من كبار المسؤولين في البلد الذي يعملون فيه.

كانت لوكالة المخابرات المركزية قدراتها العسكرية الخاصة، بما في ذلك سلاحها الجوي الخاص، لخدمة نياتها وأغراضها كافة، وجهاز سلكها الخارجي

الخاص وسياستها الخارجية الخاصة ولكن دون تقاطع أغراضها مع أيديولوجية وأهداف الحرب الباردة والعداء للشيوعية التي تتبناها الولايات المتحدة.

بدا أن الوكالة لم تكن تخشى أن تتعرض لكشف أعمالها أو إدانتها، فشعرت بحرية القيام بالعديد من تجارب (الدكتور سترينجيلف Dr. Strangelove experiments) التي تشمل التحكم بالعقل البشري وكل أنواع الأسلحة البيوكيميائية، بما في ذلك نشر كميات هائلة من الجراثيم في الجو داخل الولايات المتحدة، ما نتج عنه الكثير من الأمراض وعدد من الوفيات.

هذا كله كان عملاً متهوراً بالنسبة لضباط وكالة المخابرات المركزية الذين كانوا يلعبون ألعاب رجالهم باللعب التي يلهو بها صبيإنهم.. وقلما كانوا يعترفون بحدود لحريتهم في العمل. كانوا حكام مستعمرات بريطانيين، والعالم كله بالنسبة لهم كان الهند.

ثم إنه، في منتصف شهر نيسان (ابريل) حدثت كارثة خليج الخنازير في كوبا. كانت التداعيات الدولية قد بدأت تهدأ عندما شغلت الوكالة مرة أخرى العناوين الرئيسية في صحف العالم. ففي ٢٢ نيسان (ابريل) استولى أربعة جنرالات فرنسيين على السلطة في الجزائر في محاولة للحفاظ على اتحاد الجزائر مع فرنسا.. إن هذا التمرد الذي لم يدم سوى أربعة أيام، كان مجابهة صريحة مع الرئيس الفرنسي شارل ديغول، الذي كان قد أعلن بصورة دراماتيكية سياسة تؤدي «ليس إلى جزائر تحكمها فرنسا، بل إلى جزائر جزائرية».

في اليوم التالي، قالت جريدة (الـ بايس Il Paese) الإيطالية اليسارية «:إنه ليس من قبيل المصادفة أن بعض الناس في باريس يتهمون جهاز الأمن السري الأمريكي الذي يرأسه آلن دالس بالاشتراك في مؤامرة الجنرالات (المتطرفين) الأربعة» (١).

إنه لأمر محاط بالغموض ما إذا كانت (الـ بايس) هي المصدر الرئيسي لهذه التهمة. وقد كتب دالس نفسه في وقت لاحق أن هذه الجريدة الإيطالية «كانت من

أوائل الذين أطلقوا التهمة، وأعرب عن رأيه بأن «هذه الخرافة كانت ابتكاراً شيوعياً محضاً» [٢].

قالت جريدة «نيويورك تايمز»: إن الشائعات بدأ كما يبدو تداولها من شخص إلى آخر في يوم حدوث التمرد [٣]، وهذا خبر لقي صداه في جريدة «واشنطن ستار» التي أضافت إليه أن بعض الشائعات أطلقها «موظفون من مرتبة دنيا في قصر الاليزيه نفسه» الذين «أفهموا المراسلين أن مؤامرة الجنرالات كانت مدعومة بقوة من عناصر معادية للشيوعية في حكومة الولايات المتحدة وأجهزتها العسكرية» [٤].

ومهما كانت مصادر القصة، فقد أخذت تنتشر بسرعة في أنحاء العالم، ورفضت وزارة الخارجية الفرنسية أن تدحض هذا الادعاء. إن جريدة «لوموند» أكدت في افتتاحية نشرتها على صفحتها الأولى بتاريخ ٢٨ نيسان (ابريل) أن «سلوك الولايات المتحدة خلال الأزمة الأخيرة لم يكن يدل على النباهة. ويبدو أمراً ثابتاً أن عملاء أمريكيين شجعوا بشكل أو بآخر (شال Challe – قائد التمرد –.. وأن الرئيس كنيدي، بطبيعة الحال، لم يكن على علم بكل ذلك» [٥].

إن الأخبار الواردة من جميع المصادر كانت متفقة على أنه إذا صح فعلاً أن وكالة المخابرات المركزية لها ضلع في التمرد، فإن ذلك يعود إلى سببين:

الأول: القلق من أنه إذا حصلت الجزائر على استقلالها، فإن «الشيوعيين» لن يلبثوا أن يستولوا على السلطة، وهؤلاء موجودون في صفوف جبهة التحرير الوطنية التي حاربت الجيش الفرنسي في الجزائر خلال سنوات عديدة – معركة الجزائر العاصمة الأسطورية. وجبهة التحرير الوطنية كانت هي الجهة المتوقع أن يتفاوض معها ديغول على تسوية.

الثاني: الأمل في أن يعجل ذلك في سقوط ديغول، وهو هدف مبتغى لأن الرئيس الفرنسي كان عقبة كأداء أمام طموحات الولايات المتحدة بشأن حلف شمال الأطلسي: فهو، بين أمور أخرى، كان يرفض دمج القوات الفرنسية في قيادة عسكرية موحدة، وكان يعارض الإشراف الأمريكي الحصري على أسلحة الحلف النووية.

يبدو من كل المرويات أن الضباط المتمردين اعتمدوا على مساندة أوساط عسكرية ومدنية هامة داخل فرنسا من أجل امتداد التمرد إلى الوطن الأم وإسقاط ديغول، ومع أن ذلك بدا من نسج الخيال، فمن الحقائق الثابتة أن الحكومة الفرنسية حملت هذه الإمكانية على محمل الجد. فقد ظهر رئيس الوزراء الفرنسي (ميشيل دوبريه Michel Debre) على التلفزيون ليحذر الأمة من غزو وشيك من قبل المظليين لمنطقة باريس وليحث الجماهير على المعارضة [٦].

رد فعل الصحافة الأمريكية على هذه الادعاءات كان ذا صفة مضحكة لا تخطئها العين. إن (ماركيز تشايلدز Marquis Childs) كاتب المقالات في جريدة «واشنطن بوست» قال: إن الفرنسيين صدموا بتمرد الجنرالات إلى حد أنهم اضطروا إلى إيجاد كبش فداء، في الوقت ذاته نقل عن «أحد كبار المسؤولين في الحكومة الفرنسية» قوله:

«بطبيعة الحال، لا علاقة لحكومتكم، لا وزارة خارجيتكم ولا رئيس دولتكم، بهذا الأمر. أما وأن لكم عدة مئات من العملاء في كل أجزاء العالم، فلا عجب أن يكون بعضهم على اتصال مع الجنرالات في الجزائر» [٧].

مجلة «تايم» قللت من شأن الرواية، وقالت بدورها: «إنهم جعلوا من الولايات المتحدة كبش فداء وأن وكالة المخابرات المركزية أصبحت «هدفاً مفضلاً في الأسابيع الأخيرة» [٨].

وكتب جيمس رستون (James Reston) في «نيويورك تايمز» أن وكالة المخابرات المركزية:

«كان لها ضلع في اتصال محرج مع ضباط معادين لديغول قاموا في الأسبوع الماضي بتمرد في الجزائر.. (إن حادثي خليج الخنازير والجزائر) قد زادا الشعور في البيت الأبيض بأن وكالة المخابرات المركزية تجاوزت حدود عمل وكالة مهمتها جمع المعلومات الاستخبارية الموضوعية وأصبحت المدافعة عن الرجال والسياسات الذين يسببون إحراجاً للإدارة» [٩].

بيد أن (س.ل.سولزبرغر Sulzberger. L. C) الذي كان الأوثق صلة من العاملين في جريدة «نيويورك تايمز» بوكالة المخابرات المركزية منذ تأسيسها، قال صراحة «لا أحد من الأمريكيين في الجزائر له أية علاقة بزعيم متمرد.. ولا أحد من الموظفين القنصليين شاهد أي متمرد». (ولكن بعد ذلك بأيام قليلة كشف وزير الخارجية الأمريكي (دين راسك Dean Rusk) النقاب عن أن مبعوثاً من الجنرالات الفرنسيين المتمردين زار القنصلية الأمريكية في الجزائر ليطلب مساعدة ولكنه قوبل بالصد في الحال».

كتب سولز برغر قائلاً: «هذا الأمر كان جهداً متعمداً لتسميم العلاقات الفرنسية - الأمريكية» بدايته في موسكو، ولكن حرص على بذله «مسؤولون فرنسيون معادون لأمريكا» و «أشخاص ساذجون في واشنطن.. وعندما يتحرى المرء الحقيقة يجد أن هذا كله كانت بدايته في مقال نشرته جريدة «ازفستيا» في موسكو بتاريخ ٢٥ نيسان (ابريل)» [١٠]. هذا الكلام الأخير، كما رأينا، لم يكن صحيحاً.

إن عميد كُتّاب المقالات الصحفية الأمريكية، (والتر ليبمان Walter Lippman) الذي سبق له أن قابل ديغول في باريس قبيل حركة التمرد، كتب يقول:

«إن سبب عدم إدانة الحكومة الفرنسية وكالة المخابرات المركزية لتشجيعها الجنرالات المتمردين في الجزائر، هو أنها كانت تشعر بالغضب من جراء تدخل وكالة المخابرات المركزية في السياسة الداخلية الفرنسية. إن التظلم الفرنسي، سواء أكان مبرراً أم لا، له علاقة بتشريع فرنسي صدر مؤخراً بشأن الأسلحة النووية الفرنسية، والمحاولة المزعومة من جانب عملاء الوكالة للتدخل في هذا التشريع»[١١].

كررت مجلة «نيوزويك» الادعاء بأن «مسؤولين فرنسيين» هم الذين كانوا المصدر الرئيسي للشائعات في المقام الأول، وعندما تحدتهم الإدارة الأميركية أنكر الفرنسيون أنهم مطلقو هذه الشائعات ونحَوا باتجاه تلطيف التهم، وقد أعلن بعض المسؤولين الفرنسيين لاحقاً أن هذه المسألة يجب إغلاقها مع أنهم كانوا لا يزالون ممتنعين عن الاستبعاد الصريح لهذه الادعاءات حول التورط الأميركي[١٢].

في مطلع شهر أيار (مايو) ١٩٦١ نشرت (الاكسبرس)، وهي المجلة الفرنسية الأسبوعية الليبرالية المقروءة على نطاق واسع، ما ربما كان أول رواية مفصلة لهذا الأمر الغامض. فقد نقل إليها مراسلها في الجزائر (كلود كريف Claude Krief) ما يلي:

«الحقائق معروفة الآن في كل من باريس وواشنطن، مع أنه لن يتم أبداً الاعتراف بها علناً، في الأحاديث الخاصة، لا يبقيها أعلى الشخصيات الفرنسية في نطاق السرية. وما يقولونه هو مايلي: «إن وكالة المخابرات المركزية لعبت دوراً مباشراً في الانقلاب الجزائري، وهي بالتأكيد كان لها تأثير كبير في القرار الذي اتخذه الجنرال السابق شال للبدء بالتمرد».

قبل ذلك بوقت غير طويل، كان شال يشغل منصب القائد العام لقوات الحلفاء في أوروبا الوسطى التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي، ونتيجة لذلك كان على اتصال يومي بضباط عسكريين أمريكيين[١٤]. وقد كتب كريف أن مسؤولين أميركيين معينين في حلف شمال الأطلسي وفي البنتاغون كانوا قد شجعوا شال، وبالتالي كانت لهذا الجنرال عدة لقاءات مع ضباط من وكالة المخابرات المركزية، وقد قال له هؤلاء: «إن التخلص من ديغول سيؤدي خدمة كبيرة للعالم الحر». ولاحظ كريف أن شال، بالرغم من طموحه الشديد، كان شديد الحذر وجدياً في تفكيره: «جميع الذين عرفوه معرفة جيدة لديهم قناعة عميقة بأنه لقي تشجيعاً من وكالة المخابرات المركزية للمضي في التمرد».

في مأدبة غداء في واشنطن في العام السابق كان (جاك سوستيل Jacques Soustelle)، الحاكم العام السابق للجزائر والذي كشف عن اختلافه مع سياسة ديغول الجزائرية، قد اجتمع مع مسؤولين من وكالة المخابرات المركزية، من ضمنهم (ريتشارد بيسيل Richard Bissell)، رئيس العمليات السرية. وقد أقنع سوستيل مسؤولي الوكالة حسب أقوال كريف، بأن الجزائر ستصبح، من خلال أخطاء ديغول «قاعدة سوفييتية». مأدبة الغداء تلك أصبحت مثار اهتمام الرأي العام في التكهنات

المتعلقة بدور محتمل لوكالة المخابرات المركزية. فقد ذكرت «نيويورك تايمز» وغيرها من الصحف أن المأدبة أقامتها وكالة المخابرات المركزية تكريماً لسوستيل[١٥] بيد أن مسؤولين أميركيين أصروا على أن شخصاً ما في السفارة الفرنسية رتّب موضوع المأدبة بناء على طلب سوستيل. وقال هؤلاء المسؤولون: إن هذا المسؤول الفرنسي كان حاضراً طوال الاجتماع وبالتالي لا يمكن أن تكون هناك مؤامرة حيكت في الظلام[١٦]. تُرى ما الذي يجعل السفارة الفرنسية تستضيف مأدبة غداء لخصم بارز ولدود للرئيس ديغول، وهذا الخصم هو رجل كان قد أُقصي قبل شهرين فقط من مجلس وزراء ديغول بسبب ميوله «المتطرفة»؟ هذا السؤال لم يجد له تفسيراً. كذلك يُطرح السؤال: ما الذي يجعل واشنطن الحريصة على البروتوكول تسمح بحضور وكالة المخابرات المركزية هذه المأدبة؟ على أية حال يبدو من الحماقة الإيحاء ضمناً بأن تلك المأدبة كانت الفرصة الوحيدة أمام سوستيل ووكالة المخابرات المركزية للتحدث معاً خلال إقامته في الولايات المتحدة التي استمرت أكثر من أسبوع.

إن اجتماعاً سرياً عُقد في مدريد نال هو أيضاً شهرة واسعة في نطاق هذا الجدل. يقول كريف إن الاجتماع عُقد في ١٢ نيسان (أبريل) ١٩٦١، ويصفه بأنه اجتماع ضم «عملاء أجانب من مختلف الجنسيات من ضمنهم أعضاء في وكالة المخابرات المركزية ومتآمرين في الجزائر، وهؤلاء كشفوا خططهم لممثلي وكالة المخابرات المركزية». يُقال إن الأميركيين احتجوا بغضب قائلين إن سياسة ديغول «تشل منظمة حلف شمال الأطلسي وتجعل الدفاع عن أوروبا مستحيلاً». وأكدوا للجنرالات أنهم إذا نجحوا مع أتباعهم فإن واشنطن ستعترف بالحكومة الجزائرية الجديدة في غضون ٤٨ ساعة.

قد يصح أن الحكومة الفرنسية كانت تملك دليلاً على تورط وكالة المخابرات المركزية، ولكن في العالم غير الطبيعي للدبلوماسية الدولية. لن يكون من شأن ذلك بالضرورة أن يؤدي إلى إعلان غير مبهم، لأن خطوة كهذه يمكن أن تنتج عنها مجابهة

مكشوفة بين فرنسا والولايات المتحدة وهذه المجابهة ورطة يتوقع من كلا الطرفين أن يبذلا أقصى الجهود لتجنبها. إضافة إلى ذلك، إن هذه الخطوة قد تضع الفرنسيين في موقف الاضطرار لعمل شيء ما. ولكن ما الذي يمكنهم أن يفعلوه؟ إن قطع العلاقات مع الولايات المتحدة لم يكن رأياً واقعياً، كما أن الفرنسيين لم يكونوا في أي وضع يمكنهم من الرد اقتصادياً أو عسكرياً، ولكن القادة الفرنسيين وصل بهم الغضب حد عدم السماح لهذه المسألة بأن يطويها الغموض. ولذلك، وإكمالاً للسيناريو المفترض، طرقوا الباب الخلفي بكل ما عليه من مآخذ.

على نحو مماثل كانت الولايات المتحدة تعلم أن الروس، خلال عام واحد على الأقل، كانوا يتنصتون على الاتصالات الهاتفية للحكومة الأميركية ومسؤولي الكونغرس، ولكنهم لم يقولوا شيئاً في العلن لعدم القدرة على وضع حد لهذه الممارسة لأسباب فنية[١٧]. ثم إن هذا أمر يخص «عدواً» وليس حليفاً.

خلال المدة بين عام ١٩٥٨ ومنتصف الستينيات من القرن العشرين، حدث نحو ٣٠ محاولة خطيرة لاغتيال شارل ديغول، إضافة إلى أي عدد من المحاولات التي بقيت في مرحلة التخطيط ولم تتعداها كثيراً[١٨]. يقال: إن هذا عدد قياسي على نطاق عالمي بالنسبة لرئيس دولة. في إحدى المحاولات على الأقل، ربما كانت وكالة المخابرات المركزية مشاركة في التآمر على حياة الرئيس الفرنسي. مع حلول منتصف الستينيات من القرن العشرين، بلغت الخلافات بين ديغول وواشنطن بشأن منظمة حلف شمال الأطلسي نقطة الانفجار تقريباً. ففي شهر شباط (فبراير) من عام ١٩٦٠، أمهل ديغول حلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة مهلة محددة لوضع قواعدهما العسكرية في فرنسا تحت الإشراف الفرنسي أو تفكيكها.

في عام ١٩٧٥، نشرت جريدة «شيكاغو تريبيون» على صدر صفحتها الأولى مقالاً، مما جاء فيه:

«لقد جرى إبلاغ زعماء الكونغرس عن تورط وكالة المخابرات المركزية في مؤامرة حاكها منشقون فرنسيون لاغتيال الرئيس الفرنسي الراحل شارل ديغول. لقد

كشف ممثل لوكالة المخابرات المركزية في غضون الأسبوعين الأخيرين، تفاصيل أولية عن الخطة.. ففي وقت ما في منتصف الستينيات من القرن العشرين - ربما في عام ١٩٦٥ أو ١٩٦٦ - قيل: إن منشقين في حكومة ديغول أجروا اتصالاً مع وكالة المخابرات المركزية طالبين المساعدة في مؤامرة لقتل الرئيس الفرنسي. ليس واضحاً أية جهة هي التي حرضت على إجراء الاتصال.. ووفقاً لأقوال مسؤول الإعلام في وكالة المخابرات المركزية، جرت مباحثات حول أفضل السبل للتخلص من ديغول، الذي كان آنذاك قد أصبح شوكة في جنب إدارة الرئيس جونسون بسبب طرده القواعد العسكرية الأمريكية من الأرض الفرنسية ومطالبته بانسحاب قوات الولايات المتحدة من حرب الهند الصينية. وهكذا يقال: إن الخطة التالية نتجت عن المحادثات بين أشخاص من وكالة المخابرات المركزية ومنشقين فرنسيين. غير أنه لا يوجد دليل إلى أن المؤامرة تجاوزت مرحلة الحديث.

كانت الخطة تقضي بدس قاتل مأجور، مسلح بخاتم مسموم، في جمع من قدامى الجنود الفرنسيين عندما يقيم ديغول استقبالاً لهم. كان على القاتل أن يندس في وقت متأخر من النهار، أي عندما يفترض أن تكون يد ديغول منهكة وربما أصابها خدر من جراء مصافحة مئات من الأيدي. عندها كان على القاتل أن يشد على يد الجنرال تعبيراً عن صداقة قاتلة بينما لا ينتبه ديغول إلى وخزة دبوس صغير مسموم وهو يخترق جسده. عندئذ يمضي القاتل على مهل ويُفقد أثره بين الجموع بينما يبدأ السم جريانه في عروق ديغول وصولاً إلى القلب أو الدماغ، تبعاً لنوع السم المستخدم. لم يكشف أحد مدى سرعة حدوث الوفاة، هذا إذا كان هذا الأمر جرى بحثه في ذلك الحين.

في العرض الذي قدم إلى قادة الكونغرس، لم يكن هناك أي تلميح إلى ما كان يمكن أن يكون دور وكالة المخابرات المركزية لو أن المؤامرة أعطت ثمارها [١٩].

المنشقون الذين كان لهم ضلع في المؤامرة المزعومة كانوا ضباطاً مستائين في الجيش الفرنسي ومستوطنين سابقين في الجزائر كانوا لا يزالون يحملون ضغينة

نحو ديغول لأنه «باع شرف فرنسا» بانسحابه من المستعمرة الواقعة في شمال أفريقيا.

لم يرد في شهادة وكالة المخابرات المركزية أمام الكونغرس أي ذكر لأي تورط من جانب (لندون جونسون Lyndon Johnson) مع أنه كان معروفاً تمام المعرفة أنه لم يكن هناك حب مفقود بين جونسون وديغول. لقد كان الزعيم الفرنسي على يقين راسخ أن الولايات المتحدة كانت وراء فشل رحلته إلى أمريكا الجنوبية في عام ١٩٦٤. كان اعتقاده أن وكالة المخابرات المركزية استخدمت شبكة عملائها في أمريكا الجنوبية للحيلولة دون خروج جموع غفيرة لاستقباله[٢٠] ثمة ما يدل إلى أن الجنرال لم يكن يتصرف بتأثير نزعة الارتياب. في عام ١٩٧٠ أدلى الدكتور (ألفرد ستيبان Alfred Steppan) أستاذ العلوم السياسية في جامعة (ييل Yale) بشهادة أمام الكونغرس حول خبرته في أمريكا الجنوبية في عام ١٩٦٤ عندما كان صحفياً يمثل مجلة الاكونومبست.

«عندما كان ديغول يهم بالقيام برحلته إلى أمريكا اللاتينية، قال كثيرون من سكان أمريكا اللاتينية الذين أجرى مقابلات معهم (موظفون في شعارات مختلفة): إنهم يتعرضون لضغط حقيقي وشديد من قبل جماعات أمريكية مختلفة، بألا يكونوا مبالغين في الود تجاه ديغول، لأننا نعتبر أمريكا اللاتينية ضمن منطقة نفوذ الولايات المتحدة» [٢١].

بعد نشر مقالة جريدة (شيكاغو تربيون)، أكد (وليام كولبي William Colby) مدير وكالة المخابرات المركزية أن «أجانب» اتصلوا بالوكالة عارضين مؤامرة لقتل ديغول. الوكالة رفضت الفكرة، حسب قول كولبي، ولكنه لا يعرف هل جرى إبلاغ الحكومة الفرنسية بالمؤامرة؟ [٢٢]. وليس واضحاً هل كان الحادث الذي أشار إليه كولبي له علاقة بما روته جريدة «شيكاغو تربيون»؟.

في وقت مبكر من مساء يوم الاثنين ٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٠، مات شارل ديغول بسلام عن عمر ٨٠ عاماً، بينما كان يجلس على أريكة ويشاهد مسلسلاً تلفزيونياً عاطفياً عنوانه «نانو Nanou».